



من المستبعد جدا نجاح جولة جنيف الحالية في بلوغ أي تفاهم على حل سياسي في سوريا، يطبق وثيقة جنيف 1 وقرارى مجلس الأمن الدولي 2118 و 2254، للأسباب التالية:

أولاً، استحالة تطبيق الوثائق الدولية التي بلورهاخمسة الكبار، أعضاء مجلس الأمن، بالإجماع، حول تطبيق حل سياسي في سوريا، ونصت حرفيا على بدئه بتشكيل "هيئة حاكمة انتقالية"، تتولى مسؤوليات يشار الأسد، وتشرف على الانتقال إلى الديمقراطية. بما أن النظام الأسد يرفض القرارات الدولية، إيمانه بأن أي حل ينطلق منها سيطيحة، مهما كان حجم التنازلات التي يمكن للمعارضة تقديمها له، واعتقاده بقدرته على إنجاز حل عسكري، هو وحده الحل السياسي الذي قرر تطبيقه، واقتناعه بأن ظهور تنظيمات الإرهاب جلب له قبولا دوليا جديا، فإنه يرفض القرارات، والحل السياسي الذي تعتمده، ويقرر رحيل الأسد وتغيير نظامه، ورد الحرية إلى شعبها، بعد نصف قرن من القهر والإذلال والتهميش.

بقول آخر: كيف تطبق قرارات بموافقة طرفٍ، رفضها قرابة خمسة أعوام، من دون أن تتخذ الأمم المتحدة والقوى الكبرى التي أقرتها أية إجراءات رادعة، أو ت تعرض مجرد اعتراضٍ على قيام روسيا وإيران بمساعدته على التوصل من تطبيق ما كانت قد شاركت في بلورته والموافقة عليه، وتعهدت بتقديم الضمانات الضرورية لنجاحه، في وثيقة صاغتها معا في جنيف، وأصدرتها يوم 30 يونيو/ حزيران من عام 2012، لكن سياسات موسكو وطهران أسهمت في جعلها حبرا على ورق، بانحرافها في حرب الأسد ضد شعبه، وبوقوف العالم مكتوف اليدين على ما ترتكبه الدولتان، إلى جانب جيشه، من قتل وتهجير وتدمير.

ثانياً، نجاح المناورات الروسية في تمييع الوثائق والقرارات الدولية، واستبدال بعضها ببعضها الآخر. لذلك، لم يعد من

الواضح على أية قرارات سيستند التفاوض والحل السياسي، وهل ستبقى مرجعيته وثيقة جنيف والقرار 2118، وما يحتمنه من رحيل الأسد ونظامه، أم أنها القرار 2254 الذي يستبدل "الهيئة الحاكمة الانتقالية"، ومرجعيتها الدولية بحكومة وحدة وطنية مرجعيتها الأسد الذي سيشكلها ويشرف عليها، مع ما يعنيه ذلك من تعارضٍ جذريٍّ مع وثيقة جنيف، إذ بينما يبقى القرار 2254 الأسد في السلطة، تزيحه وثيقة جنيف عنها، ولا تكتفي بذلك، وإنما تعتبر رحيله بداية تطبيق الحل. لذلك لن يشارك في المرحلة الانتقالية، بما أن الحل سبباً بتشكيل "الهيئة" التي ستمارس صلاحيات، ولن ترك لبقاءه في الحكم أمن وظيفة غير السماح بازدواجية سلطةٍ، ستكون مفعمةً بالتضارب والصراع، وستتكلف بتخريب الحل المطلوب.

ثالثاً، إذا كان من غير المعروف اليوم أي قرار هو الذي سيطبق، وكان تطبيق قرارات متناقضةً أصدرها مجلس الأمن لن يفضي، بطبيعة الحال، إلى حل ينهي الحرب، بل إلى نتيجتين متعارضتين، إحداهما رحيل الأسد والأخر بقاوه، فإنه ليس من المعروف أيضاً من هي الجهات التي ستتفاوض النظام باسم الطرف الآخر، إذ بينما انفرد "الائتلاف" بالتفاوض في جولة جنيف الأولى عام 2014، هناك اليوم طرف تفاوضي رئيس يمثل "الهيئة العليا للمفاوضات"، وممثلون عن منصتين، تحملان أسمى القاهرة وموسكو، تسود خلافات جدية بينهما وبين وفد "الهيئة العليا"، سيضعف استمرارها موقف "المعارضة" التفاوضي، والنتائج التي ستترتب على التفاوض. وينذهب معظمها في اتجاهٍ يعطي الأولوية لتطبيق القرار 2254، ولتشكيل حكومة وحدة وطنية مرجعيتها الأسد، بينما يتجاهل "الهيئة الحاكمة الانتقالية" لوثيقة جنيف التي تقول برحيله. ومن المعروف أن منصة موسكو تبني الموقف الروسي بحذافيره، وكان منسقها قدرى جميل نائب رئيس الوزراء في حكومة أسدية، فهو ومن دون أي تجن أو ظلم، حالة محروقة سوريا، ولا تمثل شيئاً أو أحداً في الداخل، ولا تستمد قيمتها من مواقف خاصة أو ذاتية، بل من حاجة الروس إليها، وقدرتها على اختراق المعارضة، وإجبارها على القبول بخطبة إبقاء الأسد في السلطة، وإفشال كل ما طالبت به الثورة من حرية وإصلاح.

رابعاً، ليس هناك أي تفاهم بين موسكو وواشنطن على الحل في سوريا. وليس هناك ضمانات دولية لاحترام حلٍ ينجح الروس في فرضه، كما أن العرب والأوروبيين لا يشاركون في مفاوضات جنيف الراهنة، فهل يعقل أن يسمح العالم لروسيا وإيران بفرض حلٍ يخالف إرادة معظم دولة، كما تجلت في قرارات مجلس الأمن، وسيقوّضها انفراد موسكو وطهران بسوريا، ذات الموقع الاستراتيجي المهم على حدود فلسطين والخليج، بما تحمله الصهيونية من أخطار على العرب، ويمتلكه الخليج من قدراتٍ اقتصادية ومكانة سياسية وأمنية، بالنسبة لمجمل الوضع الدولي.

خامساً، لو افترضنا أن روسيا نجحت في لي ذراع المعارضة، وفرضت عليها حلها. هل يتخيّل عاقل أن لدى روسيا القوة الكافية للي ذراع أميركا وأوروبا والعرب وتركيا، وإجبارها على قبول حلها من دون أي رد فعل؟